

# اشتقاق "طيئ"

الأستاذ محمد بن عمر بن عبدالرحمن العقيل

أبو عبدالرحمن بن عقيل الظاهري

المملكة العربية السعودية

دعوت في كتابي (اللغة العربية بين القاعدة والمثال) إلى معجم على منهج كتاب (مقاييس اللغة) لابن فارس يوحد أصوله، ويستوعب كل مفردات اللغة.

وأوضحت في كثير من مباحثي وجه الضرورة لذلك: بأن الاشتقاق المعنوي لم يحقق بمعجم تطبيقي ذي أصول وقواعد واضحة، وأنه تحريات متفرقة في جمهرة ابن دريد، والعين، وتهذيب اللغة، وأساس البلاغة، ومفردات الراغب، وكتب الاشتقاق التطبيقية ككتاب ابن دريد، وكتب التفسير والشروح.

بل نحن بحاجة إلى معاجم تطبيقية لمعاني الصيغ والروابط.

ودرجت في تحقيقاتي على تسمية التصريف اللفظي تحويلاً إلى صيغ المسموعة، ولم أسم ذلك اشتقاقاً، لأن الاشتقاق إحداث اسم لمعنى جديد.

بمعنى أن الاشتقاق قاصر على توليد المعاني المجازية والاصطلاحية العرفية العامة من المعنى الأولي (الحقيقي).

وكنت أتخول هذه التأصيلات بالدراسات التطبيقية كلما سنحت الفرصة. واشتقاق اسم طيئ: من ثنايا مباحثي التاريخية اهتبلت جانبها اللغوي فسلكته في نمط الدراسات التطبيقية الأنفة الذكر.

وطيئ علم، وقد درج الشداة على أن يقولوا: الأسماء لا تعلق.  
وهذا صحيح بالنسبة لأحاد الاستعمال، فمن يسمي ولده اليوم طيئاً قد يكون  
عارفاً وجه الاشتقاق، ومن ثم يعلم سبب تسميته ولده طيئاً.  
وقد يكون سمّاه مباحته ومصادفة فيصح في حقه: أن الأسماء لا تعلق.  
أما الاسم عندما أطلق علماً أول مرة فلا بد أن يكون معقول المعنى التاريخي  
بأن يكون اقتراضاً من لغة أخرى، أو أن يكون مشتقاً من معنى لغوي.  
ولهذا عني بعض العلماء باشتقاق الأعلام كالأصمعي وابن دريد في كتابيهما  
(الاشتقاق) و(ابن جني) في المبهج، والزجاج في كتابه (اشتقاق أسماء الله).  
ومؤصلو اللغة وباحثوها ودارسوها يتوجسون وجه الاشتقاق ويتحرونه بمسالك  
استنباطية تختلف درجات القناعة بها بين الظن واليقين.  
وقد بينت في كتابي الأنف الذكر أن المعنى الحقيقي الجامع يعتمد في  
استكشافه على الاستقراء أكثر من الاعتماد على النقل، وأن الاستقراء الصحيح يوصل  
إلى يقين أو رجحان<sup>(١)</sup>.  
وعلى هذه الأسس أعود إلى التصريف اللفظي لطيء، والاشتقاق المعنوي.  
وقبل تبيان اشتقاق اسم (طيئ) أحب أن أذكر دلالة هذا الاسم منذ انتشار ذرية  
طيئ واتخاذهم رمز لما هو أعظم من طيئ.  
لقد اتخذ رمزاً قبل الإسلام، وكانت طيئ من أشهر القبائل .  
قال الدكتور جواد علي: "قبيلة طيئ من القبائل التي كان لها شأن كبير قبيل  
الإسلام.

---

(١) انظر اللغة العربية بين القاعدة والمثال ص ١٧.

ولعلها كانت من أشهرها قبل الميلاد، وفي القرون الأولى للميلاد<sup>(٢)</sup>.

ودليل هذه الشهرة أن كلمة طيئ تساوي كلمة عرب عند عدد من الأمم على

هذا النحو:

١- طيايا بمعنى عرب عند السريان<sup>(٣)</sup>.

وعند علماء التلمود من العبرانيين طيِّعا - بتشديد الياء - وطيايا وطياية<sup>(٤)</sup>.

قال الدكتور جواد وقد شاعت هذه التسمية قرب الميلاد، وانتشرت في القرون

الأولى للميلاد كما تبين ذلك من الموارد السريانية والموارد اليهودية<sup>(٥)</sup>.

وقال: "أطلق العبرانيون اسم طبيعة وطياية على العرب محاكاة لبني غرم، فتجد

اللفظة في التلمود، وفي كتابات العبرانيين المدونة في القرون الأولى للميلاد<sup>(٦)</sup>.

وهذا لا ينفي أن اليهود قد يطلقون طبيعة، وطيية وطياية على قبيلة طيئ ذاتها

لأن بني طيئ عرب داخلون في التسمية العرفية لأرم والعبرانيين، ولأن طيئاً أصل هذه

التسمية العربية.

ومما يشعر برجحان أن المراد خاصة طيئ لا عموم العرب ما ذكره الدكتور

جواد عن كتاب شمعون الذي هو من بيت أرشام حيث ذكر طيايا حنبا (حنفا) ومعدايا

في معسكر المنذر الثالث ملك الحيرة.

وطيايا هم الأعراب الشماليون، ومعدايا هم معد<sup>(٧)</sup>.

---

(٢) المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ٢١٩/٤ وانظر بحث العرب للدكتور جواد علي بمجلة الرسالة عدد

٦٤٩ سنة ١٣٦٠هـ ص ١٣٣٧.

(٣) المفصل ٢١٩/٤ وفي المفصل ٥٩٠/٨: "إن بني إرم والفرس أطلقوا على العرب عموماً كلمة طياية (طيابو)

من أصل طيئ".

(٤) المفصل ٣١/١ و٥٩٠/٨.

(٥) المفصل ٣٢/١.

(٦) المفصل ٦٥٢/١.

(٧) المفصل ٥٩٤/٢ قال: وكما يفهم أيضاً من نص مريغان.

وقال الدكتور جواد في موضع آخر:

ونجد في رسالة شمعون الأرشامي: أن في جملة من كان في معسكر المنذر الثالث طياية حنبة ومعداية: أي طيئ ومعد.

والأغلب أنه قصد بطياية الأعراب، فقد كانت تطلق بهذا المعنى في هذا العهد<sup>(٨)</sup>.

قال أبو عبدالرحمن: اقتزان معد وحنفية مع طياية في السياق يرجح أن المراد بطياية في هذا الموضع بنو طيئ.

وحيثما أطلقوا ترجح أن المراد بهم عموم العرب.

وقال الدكتور جواد:

"ويذكر التلمود أن الأعراب طيية (طباية) المجاورين لموضع صقونية طلبوا من أهله - وهم يهود- أن يذبحوا لهم ذبائح في مقابل إعطائهم لحومها وجلودها.

أما دمها فيجمع ويعطى للأعراب، وذلك لتقديمه لأربابهم.

وكانت عادتهم تلطبخ أصنامهم بدم القرابين"<sup>(٩)</sup>.

وقال:

"وقد عرف الأعراب بطبيعة في التلمود".

---

(٨) المفصل ١٧٣/٣.

(٩) المفصل ٦٦٠/١.

أما السريان والموارد اليهودية الأخرى المدونة بالسريانية، فقط أطلقوا وأطلقت على الأعراب لفظة طيية (طيايا)، وذلك بإسقاط حرف العين من الكلمة: طيية والكلمتان من أصل واحد<sup>(١٠)</sup>، هو (طيئ) اسم القبيلة العربية المعروفة.

وقد كانت في أيام تدوين التلمود من أقوى وأشهر القبائل العربية حتى غلب اسمها سائر أسماء القبائل، فأطلق على كل عربي كائن ما كان.

وأطلقت لفظة (عراية) في كتاب من كتب التلمود، على العرب المزارعين الذين استقروا على مقربة من (فومبيثة).

وذكر التلمود أن أولئك العرب المزارعين كانوا قد انتزعوا مزارع اليهود بما فيها من أبنية وأملاك، وأقاموا بها، ولهذا السبب فقد ذهب اليهود إلى حبرهم وقاضيهم (إبيه)، وطلبوا منه إعطاءهم وثائق تملك أخرى، حتى يكون في إمكانهم مراجعة السلطات لإثبات ملكيتهم لأملاكهم التي انتزعت بالقوة منهم.

وقد نزح يهود من فلسطين إلى الحجاز، فسكنوا وادي القرى حتى نزلوا يثرب، وذهب قسم منهم إلى اليمن<sup>(١١)</sup>.

٢- كتب الدكتور جواد علي مقالة بحث عن العرب ذكر فيها كلمة "ماتوعرיתי" وهي نص آشوري اصطلح به على العرب في القرن الثامن قبل الميلاد بمعنى أرض العرب<sup>(١٢)</sup>.

ويرى الدكتور أن كلمة طيايا تحولت إلى تاجك عند الفرس بتحريف يلائم لغتهم<sup>(١٣)</sup>.

---

(١٠) لا يبعد أن العين بدل من الهمزة، وأن الأصل طيينة، ويكون الاسم نقل عن عرب يقبلون الهمزة عيناً. وهذا الإبدال مشهور في لغة العرب لقرب المخرجين. ولا تزال قبائل من نجد - حتى هذه اللحظة - تقلب الهمزة عيناً فتقول عن المسألة: مسعلة.

(١١) المفصل ٦٦١/١.

(١٢) مجلة الرسالة عدد ٤٣٩ سنة ١٣٦٠هـ ص ١٣٣٤.

(١٣) مجلة الرسالة العدد السابق ص ١٣٣٧.

وقد أبى عليه كاتب من النجف رمز لاسمه بحروف (ح . م . ع) وقال:

يطلق الفرس هذه الألفاظ الثلاثة "تاجيك" و"تاوك" و"تاوي" على المغول الذين غزوا إيران فبغداد في القرن السابع الهجري، ويطلقونها أيضاً على بعض القبائل الشمالية في إيران فيقولون: "ترك تاجيك".

وأما العرب فيعرفون عند الفرس بهذه اللفظة "تازي" ومعناها حرفياً "صحراوي" إذ إن لفظة "تاز" تعني في اللغة الفارسية الأرض المقفرة الخالية.

ولما اشتهر العرب بأنهم قوم "صحراويون" أطلق عليهم الفرس هذه اللفظة بعد أن أضافوا إليها ياء النسبة فقالوا "تازي" فالمصدر الذي استند عليه الدكتور خاطي، بناء على هذا، ألبتة<sup>(١٤)</sup>.

ويدعي حمزة الأصفهاني<sup>(١٥)</sup> أن العرب من ذرية تاج بن فروال الجد الرابع

---

(١٤) الرسالة عدد ٦٥٣ سنة ١٣٦٥هـ ص ٦١.

(١٥) حمزة بن الحسن الأصفهاني (٢٨٠-٣٦٠هـ) مشهور بتعصبه للفرس. ألف لابن بويه كتابه "الخصائص والموازنة بين العربية والفارسية". فتعصب للغة الفرس. ومع هذا كان عوام أصبهان يسمونه بانع الهذيان لكثرة تصانيفه وخوضه في كل فن. انظر عنه الأعلام ٣٠٩/٢ ومعجم المؤلفين ٧٨/٤.

## للملك الفارسي بيوارسب<sup>(١٦)</sup>، ولهذا سماوا تاجيان.

(١٦) هو المعروف عند العرب بالضحاك، وقد مدح أبو تمام الأفشين في انتصاره على بابك الخرمي فضاهى بابك بالضحاك في قوله:

بل كان كالضحاك في سطواته      بالعالمين وأنت أفريدون  
وبين التبريزي في شرحه لديوان أبي تمام ٣/٣٢١-٣٢٢ أقوال الأخباريين عن الضحاك وعلق بقوله: "هذا شيء أخذه الطائي من سير الفرس وهي كثيرة الكذب". وتكلم عنه المسعودي في مروج الذهب ١/٢٢٣-٢٢٤ (دار الفكر) وقال: "وهو الده أك. وقد تتوزع فيه: أمن الفرس كان أم من العرب؟ وذكره المسعودي: أيضاً في التنبيه ص ٧٥-٧٧ وقال: "واليمانية من العرب تدعي الضحاك، وتزعم أنه من الأزد. وقد ذكرته الشعراء في الإسلام، فافتخر به أبو نواس الحسن بن هانئ مولى بني حكم بن سعد العشيرة في قصيدته التي هجا فيها قبائل نزار بأسرها وافتخر بقحطان وقبائلها، وهي قصيدته المشهورة التي أطال الرشيد حبسه بسببها، وقيل إنه حده لأجلها وأولها:

لست لدار عفت وغيرها      ضريان من قطرها وحاصبها  
فنحن أرباب ناعط ولننا      صنعاء والملك في محاربها  
وكان منا الضحاك يعبده (م)      الخابل والظير في مساربها

وفيها يقول يهجو نزاراً:

واهج نزارا وافر جلدتها      وكشف الستر عن مثالبها  
وقد رد عليه قصيدته هذه جماعة من النزارية.  
وقد ذهب كثير من ذوي المعرفة بأخبار الأمم السالفة وملوكها إلى أن الضحاك كان من أوائل ملوك الكلدانيين النبط.

قال أبو عبد الرحمن: رواية الديوان ص ٨٦:

بل نحن أرباب ناعط ولننا      صنعاء والمسك من محاربها  
وكان منا الضحاك يعبده (م)      الخائل والوحش من مساربها

وفسر ناشر الديوان الخائل بالمتكبر. والصواب أنه الخابل بالباء. قال ابن المعز في طبقات الشعراء ص ١٩٧-١٩٨:

"وأما قوله: وكان منا الضحاك: فإن الضحاك كان رجلاً بعيد الصوت، كثير العجائب، والعجم تدعيه، وذلك حق، وكان اسمه بالفارسية أزدها، ومعناه: الشين لأنه كان شريراً ردياً، فعربتة العرب فقالت: الضحاك، وإنما كانت أمه قحطانية، فادعته اليمن لذلك، والعرب تزعم والعجب أيضاً أن الجن كانت تطيعه وأن الوحش كانت تألفه وتأنس به، فذلك قوله:

وكان منا الضحاك يعبده ال      خابل والوحش في مساربها

يعني بالخابل الجن".

وفي المعجم الذهبي ص ٦٣: "أزدهاك: الاسم الأصلي للضحاك. أزدها؛ ثعبان كبير، وثعبان أسطوري. أزدهاك: اسم الضحاك ذي الثعبانين". وانظر عن بيوارسب المعارف ص ٦٥٢ وقال: "هو الضحاك الحميري". والأخبار الطوال ص ٤ وأخبار الدول للقرماني ص ٢٣٨.

قال: "بيوارست ده آك ده آك: اشتقاقه اسم لعقد العشرة، وآك اسم للآفة، والمعنى أنه كان ذا عشر آفات أحدثها في الدنيا، وليس هذا موضع ذكرها.

وهذا لقب في نهاية القبح، فلما عربوه صار في نهاية الحسن لأن ده آك لما عرب انقلب إلى ضحاك<sup>(١٧)</sup>، وبه يسمى في كتب العربية وهو بيوارسف بن اروناسف بن ريكاون بن ماده سره بن تاج بن فروال بن ساميك بن مشى بن كيومرث.

وتاج جده الذي صار العرب من ولده، ولذلك قيل لهم تاجيان".

وقال الدكتور جواد علي:

"واستعملت النصوص الفهلوية لفظة تاجك في مقابل عرب كما استعملت الفارسية لفظة تازي بهذا المعنى أيضاً.

واستعمل الأرمن كلمة تجك في معنى عرب ومسلمين.

واستعمل الصينيون لفظة تشي لهذه التسمية.

وقد عرف سكان آسية الوسطى الذين دخلوا في الإسلام بهذه التسمية، كما أطلق الأتراك على الإيرانيين لفظة تجك من تلك التسمية، حتى صارت لفظة تجك تعني الإيراني في اللغة التركية.

ويرى بعض العلماء أن تاجك وتجك وتازك هي من الأصل المتقدم من أصل

لفظة طيء.

---

(١٧) القول بأن الضحاك ترجمة ده آك لا أعلم له وجهاً. ولعل من يطلع على هذا البحث - ممن له تخصص

بالعربية والفارسية - يحرر كلمة حول هذا.

(١٨) تاريخ سني ملوك الأرض ص ٢٨ وانظر المفصل ٣٢/١. وده بفتح الدال، وآك بدون مد الهمزة، وآك بمد

الهمزة كلاهما بمعنى الآفة والهلاك. انظر المعجم الذهبي ص ٤٤، و٧٤، و٢٨٤.



ولكلمة تازي في الفارسية معنى صحراوي من تاز بمعنى الأرض المقفرة الخالية، ولذلك نسب بعض الباحثين كلمة تازي إلى هذا المعنى، فقالوا: إنها أطلقت على العرب لما اشتهر عنهم أنهم صحراويون" (١٩).

قال أبو عبدالرحمن: في معجم الدكتور التونجي عن معنى تاجيك عكس ما ذكره المعلق ح . م . ع .

قال التونجي : تاجيك - (تر): غير الترك والمغول عموماً والإيراني خاصة سكان تاجيكستان حالياً.

وهي مركبة من (تات: رعية) و(جيك: علامة التصغير) (٢٠).

قال أبو عبدالرحمن: علامة (تر) ترمز إلى أن اللفظ تركي (٢١).

وقال عن تازي: النسبة إلى قبيلة طيئ العربية، والعرب أو لغتهم لدى الإيرانيين، وكلب الصيد (٢٢).

قال أبو عبدالرحمن: هذا ما يتعلق بدلالة طيئ قبل الإسلام.

وأما التصريف اللفظي لكلمة طيئ فقد قال الخليل بن أحمد:

"بناء طيئ من طاء وواو، فقلبوا الواو ياء فصارت ياء ثقيلة. كان الأصل فيه طوى" (٢٣).

---

(١٩) المفصل ٣٢/١ وأحال إلى ما سلف النقل عنه من مجلة الرسالة.

(٢٠) المعجم الذهبي ص ١٧٩.

(٢١) المعجم الذهبي ص ١٩.

(٢٢) المعجم الذهبي ص ١٨١.

(٢٣) الاشتقاق لابن دريد ص ٣٨٠.

وقال أبو عبدالرحمن: هكذا نقلت هذا النص عن كتاب الاشتقاق لابن دريد، وهو غير مستقيم سياقاً، لأنه إذا كان من طاء وو او ثم قلبت الواو ياءين: فكيف يكون الأصل فيه طوى؟

وقال العوتبي الصحاري: "قال الخليل:

أصل طيئ من طاء.

وأصله الواو.

فقلبوا الواو ياء فصارت ياء ثقيلة.

وكان الأصل فيه طوى" (٢٤).

قال أبو عبدالرحمن: لا يزال أيضاً النص مشكلاً، فكيف يكون الأصل فيه طوى أو الطوى ما دام من طاء يطوء الفعل ذي الهمزة الأصلية.

وفي كتاب العين المنسوب للخليل بن أحمد خلاف ما ذكره ابن دريد والعوتبي.

قال: "وطيئ قبيلة بوزن فعيل، والهمزة فيها أصلية، والنسبة إليها طائي" (٢٥).

وقال ابن دريد أيضاً:

"وكان ابن الكلبي يقول: سمي طيئاً لأنه أول من طوى المناهل.

ويقال: طويت الشيء أطويه طياً.

"وكذلك طويت البئر أطويها بالحجارة" (٢٦).

---

(٢٤) الأنساب للعوتبي ٢٤٦/١.

(٢٥) العين ٤٦٧/٧ وتابعه ابن جني كما سيرد من كلامه.

(٢٦) الاشتقاق لابن دريد ٣٨٠، والأنساب للعوتبي ٢٤٦/١ وأول ما عنده: "وقال ابن الكلبي: نقول: إنما سمي .. إلخ".

قال أبو عبدالرحمن: ويظهر أن ذلك من كتاب ابن الكلبي عن تفرق القبائل الذي لخص منه البكري مقدمته لكتابه معجم ما استعجم.

وقال الهيثم: سمي طياً لطية المراحل مراغماً لقومه<sup>(٢٧)</sup>.

قال أبو عبدالرحمن: سيأتي رد فحول العلماء لهذه الدعوى من ناحية التصريف اللفظي، لأن مادة طوى غير مادة طيء.

وفي توجيه معنى الحمل على طوى - مع فساد ذلك الحمل لفظاً - افتراضان:

أحدهما: ما ذكره الأزهري عن الليث قال:

"وقال بعض النسابين: سمي طياً لأنه أول من طوى المناهل: أي جاز منهاً إلى منهل آخر ولم ينزل"<sup>(٢٨)</sup>.

وثانيهما: ما ذكره الزبيدي. قال:

"وقيل: لأنه أول من طوى بئراً من العرب.

وفيه نظر"<sup>(٢٩)</sup>.

وقال أبو محمد ابن قتيبة:

"وروى نَقْلُ الأخبار أن طياً أول من طوى المناهل، فسمي بذلك.

واسمه جلهمة.

وأن مراداً تمردت، فسميت بذلك، واسمها يحابر.

ولست أدري كيف هذان الحرفان، ولا أنا من هذا التأويل فيهما على

يقين"<sup>(٣٠)</sup>.

---

(٢٧) الأنساب للعوتبي ٢٤٨/١ وقد استدرك الفاسي في إضاءة الراموس على من لم يبين أن طياً لقب لا اسم . وذكر من لاحظ ذلك كالواحد في شرح ديوان المتنبي، وشرح أبي عبيد للأمالي.

(٢٨) تهذيب اللغة ٤٩/١٤.

(٢٩) تاج العروس ٩٢/١.

(٣٠) أدب الكاتب ص ٦٤.

ومثل ابن قتيبة حمزة الأصفهاني شكك في اشتقاق طيئ من طوى، وبيان ذلك أن عيسى بن داب<sup>(٣١)</sup> علل تسمية عبد شمس بن يشجب بن يعرب بن قحطان بسبب لأنه استولى على اليمن وسبا أهلها.

(٣١) قال السمعاني: "هو أبو الوليد عيسى بن يزيد بن بكر بن داب كان أخبارياً راوية عن العرب وافر الأدب عالماً بالنسب عارفاً بأيام الناس حافظاً للسير. قيل إنه كان يزيد في الأحاديث ما ليس منها. وكان قد حظي عند الهادي ويدعو له بمتكاً". قال أبو عبدالرحمن: إذا كان ما نقل عن ابن داب رأياً له فهو خلاف العربية. وإن كان نقلاً ينقله عن أهل العربية فهو متهم في النقل. قال خلف الأحمر والأصمعي: كان يضع الحديث. وقال عبدالواحد بن علي: كان يضع الشعر وأحاديث السمر وكلاماً ينسبه للعرب فسقط علمه وخفيت روايته. قال أبو عبدالرحمن: وجمهور النقاد على أنه واهي الحديث منكروه، فهو في نقل الأدب أوهى. وأخباره كما قال عنه ابن منذر:

إذا طلبت منقعهها اضمحلت كما يرفض رقرق السراب

انظر عنه: البيان التبيين ٥١/١ و ٣٢٤ والضعفاء الكبير للعقيلي ٣/٣٩١ ومراتب النحويين لعبدالواحد ص ١٥٦-١٥٧ ونور القبس ص ٣١٠-٣١١ وجمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ١٨١ وتاريخ بغداد ١١/١٤٨-١٥٢ والضعفاء والمتروكين لابن لجوزي ٢/٢٤٣ والأنساب للسمعاني ٥/٢٦٧-٢٦٨ ومعجم الأدياء ٦/١٠٤-١١١ والمغني للذهبي ٢/٥٠٢ وميزان الاعتدال ٣/٣٢٧-٣٢٨ ولسان الميزان ٤/٤٠٨-٤٠٩ وتاج العروس ١/٢٤٢-٢٤٣ ونقل عن المزهر للسيوطي. وذكر الزبيدي له في التاج إنما هو في مادة دأب بالهمزة. وقد ضبطه ضبطاً قلمياً بالهمزة كثيرون من محققي بعض الكتب الآتفة الذكر، وبعض المترجمين المتأخرين كالزركلي في الأعلام ٥/٢٩٨.

وهكذا نص ابن دريد في الاشتقاق ص ١٧١-١٧٢ على أنه دأب من قولهم: ما زال هذا دأبه ودينه: أي فعله الذي لا يفارقه.

وضبطه آخرون بالألف إما تسهياً لهمزة دأب، وإما من دب يدب فاسم الفاعل داب، وحففت الباء، والوجه الأول أحرى.

وبالألف ضبطها أهل النسب قال السمعاني: بفتح الدال المهملة، وفي آخرها الباء الموحدة بينهما الألف.

وتابعه ابن الأثير في اللباب ١/٤٨١ وابن حجر في تبصير المنتبه ٢/٥٥٧ وقال: "داب بلا همزة".

قال أبو عبدالرحمن: يدل الشعر الذي قيل في ابن داب: أنه بدون همزة وأن الباء مخففة كقول ابن منذر من الوافر:

ولا ترووا أحاديث ابن داب

خذوا عن مالك وعن ابن عون

فالبيت في سياق كلمات غير مهموزة كالشباب والكذاب.

وقول الليثي من الوافر:

أبا الخنساء ذائفة الظلم

ألا من مبلغ داب بن كرز

إلا أن هذا البيت يدل على تخفيف الباء فحسب.

فعلق عليه حمزة الأصفهاني بقوله: "ولا أدري كيف تصرف ابن داب في العربية لأن السبي غير مهموز، وسباً مهموز.

على أن لابن داب أسوة بالنسب، فإنهم زعموا أن طياً سمي طياً لأنه أول من طوى المناهل، وأنا بريء من عهدة الكلمتين جميعاً"<sup>(٣٢)</sup>.

وسياتي نص ابن جني والبطليوسي في رد دعوى الاشتقاق هذه أيضاً.

وقد رجح هؤلاء أن الاشتقاق من طاء، وهو الصحيح كما سياتي تحقيقه. وأما تشكك ابن قتيبة في اشتقاق مراد من مرد فلا مسوغ له، وسياتي مناقشة البطليوسي له.

بل يحتمل الاشتقاق من "مرد" ومن "أراد"، ومن لم يترجح له أحد الاحتمالين فليس له أن ينفي أحدهما، لأنهما جائزان تصحيحاً، وإنما المطلوب تعيين أحدهما ترجيحاً.

والراجع عندي - إذا لم يصح خبر ينص على الاشتقاق من الإرداة-: أن مراداً<sup>(٣٣)</sup> مشتق من مرد، لأن اللغويين يحكونه في مادة مرد دون أراد، ولأن الوجه الآخر هو الاحتمال الثاني المؤخر عند بعض النسابين، وبعضهم لم يحك إلا الوجه الأول وهو التمرد، ولأن صيغة فُعال التي جاء على وزنها مراد أدل على الأسماء: أسماء الذوات كغراب، وأسماء العيوب كسعال، ومراد هنا اسم ذات ملحوظ فيه عيب وهو التمرد.

قال ابن الكلبي عن فروع القبيلة: وإنما سمو مراداً لأنهم تمردوا<sup>(٣٤)</sup>.

وقال أبو إبراهيم الفارابي: "فتمردت فسميت مراداً"<sup>(٣٥)</sup>.

---

(٣٢) تاريخ سني ملوك الأرض ص ٩٨.

(٣٣) أصرفه ها هنا لأنه علم فحسب ليحابر.

(٣٤) النسب الكبير ٢٢٧، وفي نسب معد واليمن الكبير ٤٠/أ، قال: "سمي مراداً لأنه تمرد من اليمن".

(٣٥) ديوان الأدب ١/٤٤١.

وقال العوتبي: "وإنما سمي مراداً لأنه أول من تمرد باليمن"<sup>(٣٦)</sup>.

واليكم الآن نص البطيلوسي تعقيباً على كلام ابن قتيبة الآنف الذكر بادئاً  
بالتعليق على قوله: "وأن مراداً تمردت".

كذا روبناه عن أبي نصر<sup>(٣٧)</sup>: (مراداً) مصروفاً، والقياس ألا يصرف، لأنه أراد  
القبيلة دون الحي، والدليل على أنه أراد القبيلة قوله:

"تمردت"، وقوله: "واسمها: يحابر" فأثت الضمائر<sup>(٣٨)</sup>.

وظاهر كلام ابن قتيبة أنه أنكر اشتقاق مراد من التمرد. كما أنكر اشتقاق طيء  
من طي المناهل.

---

(٣٦) الأنساب ٢٨٤/١ وقال الجوهري في الصحاح ٥٣٥/١: "وهو فعال على هذا القول". قال أبو عبد الرحمن:  
في هذا إيماء إلى قول آخر.

(٣٧) لعله الجوهري صاحب الصحاح، ولعله من رواية أدب الكاتب لابن قتيبة، وإن كنت لم أجد له إسناداً إليه  
فيما تيسر لي من كتب البرامج والأثبات وأما مراد فقال الحافظ أبو عمر ابن عبد البر: اسمه يحابر بن مالك  
بن أدده ابن زيد بن يشجب بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ.  
هذا قول ابن الكلبي. وقال ابن إسحاق: مراد بن مذحج بن يحابر بن مالك بن زيد بن كهلان بن سبأ.  
على ما ذكرناه من مذهب بن إسحاق في مذحج وأن غيره يخالفه أه.  
وعند ابن عبد ربه: مراد بن مالك بن مذحج بن أدد.

ويظهر أن كلمة (ابن) بين مالك ومذحج تطبيع أو وهم لأنه ذكر في موضع آخر أن مذحجاً هو مالك بن أد بن  
زيد . وعند المعري في الفصول والغايات: مراد بن يحابر . وعند السهيلي: مراد بن سعد العشيرة بن مذحج. وقال  
الليث: ومراد حي هم اليوم في اليمن. و يقال: إن نسبهم في الأصل من نزار.

انظر نسب معد واليمن الكبير ورقة ٤٠/٤أ والمعارف لابن قتيبة ص ١٠٥ والعقد الفريد ٣/٣٤٦ و ٣٤١ (مكتبة  
المعارف) والبدء والتاريخ ٤/١١٩ وجمهرة أنساب العرب لابن حزم ص ٤٠٥ والإنباه لابن عبد البر ص ١١٨  
وتهذيب اللغة للأزهري ١٤/١١٩ ولسان العرب ٤/٤٠٩ (دار صادر) والروض الأنف للسهيلي ١/٢٣٦ واللباب  
لابن الأثير ٣/١٨٨ وتاج العروس ٢/٥٠٠ ومجلة العرب ٢٢/٢١١.

ولمراد أخبار أسطورية مع عمه طيء بن أد تناقلها المؤرخون عن كتاب الهيثم بن عدي عن طيء. انظر على  
سبيل المثال الأنساب للعوتبي الصحاري ١/٢٤٦-٢٥١.

(٣٨) ما دام أراد القبيلة فقد اجتمعت العلمية والتأنيث فلا ينصرف وعن اختلاف الحكم بين تسمية الحي وتسمية  
القبيلة راجع كتاب "ما ينصر وما لا ينصرف" لأبي إسحاق الزجاج ص ٥٧-٥٩.

واشتقاق مراد من التمرد ممكن غير ممتنع، فتكون الميم على هذا أصلاً، ويكون وزن مراد على هذا فعلاً، وممكن أن يكون مراد اسم المفعول من أراد يريد، فتكون الميم زائدة، ويكون وزن مراد مفعلاً، بمنزلة مقام ومناز.

وقد جاء في خبر لا أفف الآن على نصّه، ولا أعرف من حكاة:

أن مراداً اسم جدّهم أو أبيهم، وأنه لقب بذلك، لأن رجلاً قال له: أنت مرادي.

وهذه دعاوي لا يعرف حقها من باطلها، ولا صحيحها من سقيمها، وإنما تحكى على ما نقلته الرواة.

وأما اشتقاق طيئ من طي المناهل فغير صحيح في التصريف، لأن طيئاً مهموز اللام، وطوى يطوي لأمه ياء، فلا يجوز أن يكون أحدهما مشتقاً من الآخر، إلا أن يزعم أنه مما همز على غير قياس كقولهم: حلات السوق<sup>(٣٩)</sup>، ولا ينبغي أن يحمل الشيء على الشذوذ إذا وجد له وجه صحيح من القياس<sup>(٤٠)</sup>.

وإنما اشتقاق طيئ من طاء يطوء: إذا ذهب وجاء، ذكر ذلك ابن جني في اشتقاق أسماء شعراء الحماسة<sup>(٤١)</sup>.

وقال السيرافي: ذكر بعض النحويين أن طيئاً مشتق من الطاءة. والطاءة: بعد الذهاب في الأرض، وفي المرعى، قال: ويروى أن الحجاج قال لصاحب خيله: أبغني فرساً بعيد الطاءة.

---

(٣٩) قال في تاج العروس ٩٥/١٠: "حلاً الشيء جعله حلواً، وهمزه غير قياس.

وقال الليث: هو غلط منهم يقولون: حلات السوق.

وقال الفراء: توهمت فيه الهمز لما رأوا قوله: حلاته عن الماء - أي منعتة - مهموزاً.

(٤٠) قال أبو عبد الرحمن: ليس هذا فحسب، بل لا بد من امتناع الحمل على الوجه الصحيح من القياس، ولا بد من دليل على الحمل على الوجه الشاذ.

(٤١) المبهج ص ٢١. والروض الأنف ١/٣٦٠.

وفي بعض الأخبار كيف بكم إذا تطاعت الأسعار، أي غلت وبعدت على المشتريين" (٤٢).

قال أبو عبدالرحمن: ما أشار إليه البطليوسي من كلام ابن جني هذا نصه:

قال أبو الفتح عثمان بن جني: "أما طيئ ففعل من طاء يطوء إذا ذهب وجاء، وأصله: طيؤ فقلب كسيد وميت، فإذا أضيف إليه قيل: طائي، وأصله: طيئ كطيبي، فحذف العين تخفيفاً ورفضاً لها ألبتة، فبقى طيئ كطيبي، ثم أبدلت الياء ألفاً استحساناً استمر لا وجوباً عن قوة علة، ومثله من القلب: قولهم في النسب إلى الحيرة: حاري (٤٣)، وقولهم في يئس بيأس، ويبس: يئس، يابس، وقول من زعم أنه سمي بطيئ لأنه أول من طوى المناهل: من كلام غير أهل الصناعة" (٤٤).

ولقد علل سيبويه النسب إلى طيئ بطائي، وذلك أن هذا النسب من المعدول على غير قياس (٤٥).

قال: "فما جاء محذوفاً من نحو سدّ ومتّ: هين ومتّ ولين وطيب وطيئ.

فإذا أضفت لم يكن إلا الحذف، إذ كنت تحذف هذه الياء في غير الإضافة. تقول: سيدي، وطبيي - إذا أضفت إلى طيب، ولا أراهم قالوا: طائي إلا فراراً من طيئي، وتقديرها طيبي، ولكنهم جعلوا الألف مكان الياء، وبنوا الاسم على هذا كما قالوا في زبينة زباني" (٤٦).

---

(٤٢) الاقتضاب ٤٥/٢-٤٦.

(٤٣) انظر أيضاً معجم ما استعجم ٤٧٩/١.

(٤٤) المبهج ص ٢١ في الكلام عن سيار بن قصير الطائي.

(٤٥) الكتاب ٣٣٥/٣-٣٣٦.

(٤٦) الكتاب ٣٧١/٣.



وقال البيدي: "والقياس: طيئي - كطيبي - حذفوا الياء الثانية فبقي طيئي، فقلبوا الياء الساكنة (وهي الياء الأولى) ألفاً على غير قياس، فإن القياس أن لا تقلب السواكن، لأن القلب للتخفيف، وهو مع السكون حاصل. قاله شيخنا"<sup>(٤٧)</sup>.

قال أبو عبدالرحمن: فهمنا من كلام سيبويه أن طيئاً - بياعين وهمزة - لا ينسب إليه بياعين فيقال طيئي بتشديد الياء وإنما يقال طيئي بالتخفيف، وجعل طائياً فراراً عن طيئي بالتخفيف ولم يعلل.

وأما ابن جني فعلل طيئي - بياء واحدة - بالتخفيف، وعلل العدول على طائي بالتخفيف أيضاً.

إلا أن الفاسي - شيخ الزبيدي - لم يجد في قلب الياء إلى ألف تخفيفاً، لأن قياس القلب في غير السواكن، أما مع التسكين فالتخفيف حاصل.

قال أبو عبدالرحمن: بيد أن الألف الساكنة أخف من الياء الساكنة، فالعدول من خفيف إلى أخف.

ولا ريب أن طائياً نسبة على غير قياس إلا أن الفاسي فسر "على غير قياس" بقلب السواكن.

قال أبو عبدالرحمن: ليس هذا صحيحاً، بل المراد بالقياس ما جرى على قواعد التصريف في النسب، وغير القياس ما لا قاعدة له.

ولقد قال الجوهري: "النسبة إليهم طائي على غير قياس، وأصله طيئي مثل طيبي، فقلبوا الياء الأولى ألفاً وحذفوا الثانية"<sup>(٤٨)</sup>.

وذكر الاسترابادي الاحتمالات في مخالفة القياس فقال:

---

(٤٧) تاج العروس ٩٢/١ ونص شيخه الفاسي في إضاءة الراموس مادة طاء.

(٤٨) الصحاح ٦١/١ وضبط محقق الصحاح الطيئي والطبي بالتخفيف، وذلك بالقلم، وهو غير صحيح بل هما بالتشديد.

"طائي شاذ أصله طيئي كميئي"<sup>(٤٩)</sup> فحذف الياء المكسورة كما هو القياس. فصار طيئي بياء ساكنة، ثم قلبوا الياء الساكنة ألفاً على غير القياس قصداً للتخفيف لكثرة استعمالهم إياه.

والقياس قلبها إذا كانت عيناً أو طرفاً وتحركت وانفتح ما قبلها.

ويجوز أن يكون الشذوذ فيه من جهة حذف الياء الساكنة فتقلب الياء التي هي عين ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها على ما هو القياس"<sup>(٥٠)</sup>.

قال أبو عبد الرحمن: قوله: "والقياس إذا كانت عيناً" هو الاحتمال الأول لمعنى مخالفة طائي للقياس.

وقوله: "ويجوز أن يكون الشذوذ فيه" هو الوجه الثاني.

وتفسير الشذوذ: أنه حذف الياء الأولى، وقاعدة التصريف في النسب إبقاؤها وحذف الياء المتحركة بعدها.

وهذا الوجه الثاني أخذ به الليث كما سيأتي من إيراد كلامه ومناقشته.

ولقد تعقب الفيروز آبادي نص الجوهرى الألف الذكر فقال: "ووهم الجوهرى"<sup>(٥١)</sup>.

ولم يبين وجه الوهم، وقال الزبيدي موضحاً وجه الوهم راداً على صاحب القاموس:

"فقدم القلب على الحذف، وكذلك الصاغانى، وأنت خبير بأن هذا وأمثال ذلك لا يكون سبباً للتوهم"<sup>(٥٢)</sup>.

---

(٤٩) بتشديد الياء في طيئي وكميئي.

(٥٠) شرح شافية ابن الحاجب ٢/٣٢-٣٣.

(٥١) القاموس المحيط ١/٢٣.

(٥٢) تاج العروس ١/٩٢، وقال الفاسي في إضاءة الراموس: "قوله: "ووهم الجوهرى": كلام لا معنى له، فإن كلامه ككلامه فربما يحرف. إنما في كلام الجوهرى تقديم وتأخير". وقال: "ثم لا دليل على أن الحذف مقدم أو القلب".

إذن وجه الوهم عند الفيروز آبادي أن صاحب الصحاح قال: فقلبوا الياء الأولى ألفاً وحذفوا الثانية.

وأن الأولى أن يقول: فحذفوا الثانية وقلبوا الأولى ألفاً.

وهذا ليس سبباً للتوهيم عند الفاسي والزبيدي.

قال أبو عبدالرحمن: وأما الصاغاني فلا أدري أين نصه عن الطائي.

وغاية ما عرفه: أنه لم يذكر هذه المادة في كتابه الذي تعقب به الصحاح وهو "التكملة والذيل والصلة".

فلعل سبب توهيم الزبيدي له أنه تابع الجوهرى فلم يستدرك عليه.

وهناك توجيه آخر للنسبة بطائي ذكره الأزهرى فقال: "قال الليث:

"طئى قبيلة بوزن فيعل، والهمزة فيها أصلية.

والنسبة إليها طائي، لأنه نسب إلى فعل فصارت الياء ألفاً.

وكذلك نسبوا إلى الحيرة حاري، لأن النسبة إلى فعل فعلي كما قالوا في رجل

من النسر: نسري. قال:

وتأليف طئى من همزة وطاء وياء، وليست من طويت.

وهو ميت التصريف" (٥٣).

وعن قول الأزهرى "نسب إلى فعل" ضبطها محقق التهذيب يعقوب عبد (رب)

النبي ضبطاً قلمياً بفتح الياء وكسر العين وقال في الحاشية:

"والمراد أن الياء الساكنة حذفت فصارت الكلمة على طئى بزنة فعل".

---

(٥٣) تهذيب اللغة ٤٨/١٤-٤٩ ولسان العرب ٢١/١٥ وذكر مادة طئى في موضع آخر في ١/١١٦.

قال أبو عبدالرحمن: نص الأزهري عن أبي الليث قائم على دعوى أن طيباً -  
بتشديد الياء- حذفت منه الياء الأولى الساكنة وبقيت الياء الثانية المكسورة فصار  
على وزن فعل بكسر العين: أي بكسر ياء طيبى المخففة.

والقاعدة في عين فعل المكسورة أن تفتح في النسب كراهية توالي الحركات.

قال الاسترأبادي:

"اعلم أن المنسوب إليه إذا كان على ثلاثة أحرف أو سطرها مكسور وجب فتحه  
في النسب وذلك ثلاثة أمثلة:

نمر (٥٤) ودئل (٥٥) وإبل (٥٦).

تقول: نمري (٥٧) ودؤلي (٥٨) وإبلي (٥٩).

وذلك أنك لو لم تفتحه لصار جميع حروف الكلمة المبنية على الخفة - أي  
الثلاثية المجردة من الزوائد - أو أكثرها على غاية من الثقل بتتابع الأمثال من الياء  
والكسرة.

إذ في نحو إبلي (٦٠) لم يخلص منها حرف (٦١) وفي نحو نمري (٦٢) ودئلي (٦٣)  
ولم يخلص منها إلا أول الحرف (٦٤).

---

(٥٤) بفتح النون وكسر الميم.

(٥٥) بضم الدال وكسر الهمزة.

(٥٦) بكسر الهمزة وكسر الياء.

(٥٧) بفتح الميم.

(٥٨) بفتح الهمزة.

(٥٩) بفتح الباء.

(٦٠) بكسر الباء.

(٦١) أي أن الحروف كلها مكسورة.

(٦٢) بكسر الميم.

(٦٣) بكسر الهمزة.

(٦٤) شرح شافية ابن الحاجب ١٨/٢ والمعنى أن الحروف كلها مكسورة ما عدا نون نمري المفتوحة، ودال دئلي  
المضمومة.

وانظر الكتاب لسبويه ٣٤٣/٣ وقال الزبيدي في تاج العروس ٥٨٦/٣ عن نمري - بفتح الميم -: استباحشاً  
لتوالي الكسرات.

قال أبو عبدالرحمن: وعلى هذا تكون طيئ - بالياء المكسورة المحققة - في حال النسب طيئي بالياء المفتوحة المخففة، وذلك بناء على دعوى الليث.

إلا أن الياء قلبت ألفاً فصارت طائياً، وحمل الليث هذا القلب على قلب حيري إلى حاري ولم يبين وجه الحمل.

أما قوله: "لأن النسبة إلى فعل فعلي" فليس تعليلاً لقلب حيري إلى حاري، لأن حيرة ليست على وزن فعل.

وإنما هو تعليل لكون طائي في الأصل طيئياً بفتح الطاء والياء كنمري. وذكر حاري تعليل لقلب طيئي إلى طائي.

وإنما نجد التعليل عند الليث في موضع آخر حيث فهم من كلامه أن حمل طائي على حاري ليس لكون حيري - بكسر الحاء وسكون الياء - على وزن طيئي (بفتح الطاء والياء)، لأنهما غير مشتركين في الوزن.

وإنما للاشتراك في العلة، وهو كراهة توالي الكسرات.

قال الأزهرى: "قال الليث: الحيرة<sup>(٦٥)</sup> بجنب الكوفة، والنسبة إليها حاري كما نسبوا إلى النمر نمري<sup>(٦٦)</sup>".

فأراد أن يقول حيري<sup>(٦٧)</sup> فسكن الياء فصارت ألفاً ساكنة<sup>(٦٨)</sup>.

---

(٦٥) بكسر الحاء.

(٦٦) وردت النمر ذات النون الموحدة بالتاء المثناة تطبيعاً وهكذا وردت في موضع من اللسان تطبيعاً أيضاً كما في ٣٠٦/٥ (بولاق).

ووردت أيضاً تطبيعاً بالمشثاة في كتاب العين ٢٨٩/٣.

(٦٧) ضبط محقق تهذيب اللغة الحاء ضبطاً قلمياً بالكسر.

وهو خطأ، والصواب ضبطها بالفتح وقد ضبطها بالفتح ضبطاً قلمياً محققاً كتاب العين ٢٨٩/٣ أراد أن حيرة بكسر الحاء تكون في النسب بفتح الحاء إشراكاً لها مع نمري وما في حكمها في العلة لا في الوزن، وهي الفرار من ثقل تتابع الأمثال من الياء والكسرة كما قال الاسترلابادي فيما مضى من كلامه.

(٦٨) تهذيب اللغة ٢٣٣/٥.

قال أبو عبدالرحمن: قول الليث: "فصارت ألفاً ساكنة" تسويغ لقلب حيري إلى حاري، لأن الألف تجانس الفتحة التي قبل الياء.  
وبذلك يسوغ قلب طيئي إلى طائي.

والواقع أن كون ياء طيئي مفتوحة وهي عين الكلمة وما قبلها مفتوحة يسوغ قلبها ألفاً، فلا حاجة لقياسها على حاري لو صحّ القياس.  
فكيف وهو لم يصح.

قال أبو عبدالرحمن: هذه الجولة الطويلة من أجل إيضاح مذهب الليث في التصور.

وهو بعد صحته مردود لسببين:

أولهما: أن الحاري شاذ ولا يحمل عليه. قال ابن سيده عن الحيرة:  
"والنسبة إليها حاري، وهو من نادر معدول النسب قلبت الياء فيه ألفاً، وهو قلب شاذ غير مقيس عليه غيره"<sup>(٦٩)</sup>.

وثانيهما: أن ياء حيري سوغ قلبها ألفاً مجانسة الألف لفتحة الحاء قبلها.  
وهذا غير متحقق في طيئي، لأن الياء مفتوحة غير ساكنة، فلا مسوغ - من هذا الوجه - لقلبها إلى طائي.

قال أبو عبدالرحمن: ووجه استشهاد غير الليث بحاري أنه مثل طائي في مخالفة القياس فحسب.

---

(٦٩) المحكم ٣/٣٣٦.

قال الزبيدي: "والنسبة إليه طائي على غير قياس كما قيل في النسب إلى حيرة حاري" (٧٠).

وبعد هذا فدعوى الليث مردودة من أصلها، لأن حذف الياء الأولى الساكنة خلاف القاعدة في تصريف نسب ما كان على فعيل.

وقول الليث: "وتأليف طيئ من همزة وطاء وياء": أراد به جملة حروف المادة، ولم يرد الترتيب، إذ الترتيب بالطاء والياء والهمزة.

وقوله: "وهو ميت التصريف" يظهر أنه يعني تأليف طيئ من الحروف المذكورة.

ولا أظنه يعني انعدام التصريف لأنه يقال: طاء، وطيئ، وطائي، وطوئي.

وإنما يعني قلة التصريف فيما لو قورن بمادة مثل ضرب وظهر.

وأما الأحكام التي مرّت عن شدوذ طائي عن القياس فلها اعتباران:

فمن رأى أن طائياً معدول بها عن طيئياً - بالياء الساكنة المخففة - فوجه الشذوذ عنده أن موضع الياء هنا ليس موضع ما تقلب فيه ألفاً كما بين ذلك الاستراباذي فيما سلف من كلامه.

ومن رأى أن طائياً معدول بها عن طيئياً - بالياء المفتوحة المخففة - فليس الشذوذ عنده في هذا العدول، لأن الياء المفتوحة إذا كانت عيناً للكلمة بعد متحرك تقلب ألفاً كما سبق من كلام الاستراباذي.

وإنما وجه الشذوذ أن هذا العدول الصحيح بني على شاذ، وما بني على شاذ فهو شاذ.

وبيان ذلك أن طيئاً - بكسر الياء المخففة- التي حولت إلى طيئي بالياء المخففة المفتوحة بناء شاذ، لكون الياء الأولى الساكنة حذفت وبقيت الثانية المتحركة، وقاعدة التصريف في النسب عكس ذلك.

وفرق اللغويون بين الاشتقاق من اسم الطاء، وبين الاشتقاق من فعل طاء.

وممن فرع هذا التفريع واعتبره اختلافاً الزبيدي، فنص على أن الجوهري اقتصر على الاشتقاق من الطاء. وأن ابن سيده اقتصر على الاشتقاق من طاء<sup>(٧١)</sup>. قال أبو عبدالرحمن: هذا هو نص الجوهري: "الطاء مثل الطاعة: الإبعاد في المرعى. يقال فرس بعيد الطاء. قالوا: ومنه أخذ طيئ مثل سيد"<sup>(٧٢)</sup>.

قال أبو عبدالرحمن: فليس في نص الجوهري ما يشعر بالخلاف في الأخذ من الاسم أو الفعل، وإنما أراد الاشتقاق المعنوي.

قال أبو عبدالرحمن: والمحقق عندي في مثل هذا أن الصيغ مثل فيعل وفاعلي وفعلي مسموعة كلها من العرب محصورة معروفة لا اشتقاق فيها، وإنما الذي يجري تحويل المادة إلى صيغتها حسب دلالة الصيغة المرادة ووفق المقاييس الصرفية.

وإنما الاشتقاق من المعاني، وهو تولد معان مجازية كثيرة من معنى وضعي واحد على نحو ما يفعله ابن فارس في مقاييس اللغة باستثناء استدراقات على تأصيله ذكرتها في بعض كتبي ومباحثي<sup>(٧٣)</sup>.

ولكي أحقق الاشتقاق المعنوي أذكر مقلوب هذه المادة وجذرها الثنائي. فأما الجذر فستة:

الأول: طأ.

---

(٧١) تاج العروس ٩٢/١.

(٧٢) الصحاح ٦١/١.

(٧٣) انظر على سبيل المثال كتابي اللغة العربية بين القاعدة والمثال ص ١٧-١٨.



قال ابن فارس: "الطاء والهمزة وهو يدل على هبط شيء. من ذلك قولهم طأطأ رأسه. وهو مأخوذ من الطأطاء، وهو منهبط من الأرض" (٧٤).

الثاني: طو. وهو مهمل.

الثالث: أط. وهو صوت الشيء إذا حن (٧٥).

الرابع: وط: ومنه تركيب الوطواط وهو الخطاف، وفيه معنى الضعف (٧٦).

الخامس: أو: مهمل في اللغة، وهو في الروابط يدل على التخيير.

السادس: وأ: مهمل.

كما أن المقلوب من هذه الحروف ست كلمات هي:

الأول: طوء: منها قولهم: ما بها طوئي: أي أحد. ومنها طاء في الأرض يطوء بمعنى ذهب.

والطاءة الإبعاد في الأرض. والطاءة الكمأة. وهي على بابها من المادة، والملاحظ بعدها في الأرض.

وقال كراع: مقلوبة وأصلها طآة فتكون من مادة طآ (٧٧) وذلك وهم كما سيأتي بيانه.

والثانية: طأو: مهملة، وإنما قلبت الطاءة إلى طآة في بعض اللغات فتوهم كراع أنها أصلية في هذا الباب (٧٨).

والثالثة: أطو: مهملة.

---

(٧٤) مقاييس اللغة ٤٠٧/٣.

(٧٥) مقاييس اللغة ١٦/١.

(٧٦) مقاييس اللغة ٧٧/١ ويظهر أن أصله حكاية صوت.

(٧٧) انظر لسان العرب ١١٥/١ وتاج العروس ٩٢/١.

(٧٨) انظر الصحاح ٢٤١١/٦ وتاج العروس ٢٢٣/١٠.

والرابعة: أوط: مهملة.

والخامسة: وطأ: قال ابن فارس: الواو والطاء والهمزة كلمة تدل على تمهيد شيء وتسهيله.

وذكر ابن فارس وطأت له المكان، والوطاء هو الفراش، والمواطأة<sup>(٧٩)</sup>.

قال أبو عبدالرحمن: وطأ المخففة أقدم في الوضع من وطأ المشدودة، لأن زيادة المبنى لزيادة المعنى.

فيظهر أن الأصل الوطأ بالرجل ثم يحدث عن ذلك التمهيد.

والسادسة: وأط: أي زار القوم. والوأط: الهيج. والوأطة: اللجة من الماء.

والوأطة: المرتفع من الأرض، وتخفف إلى الواطة<sup>(٨٠)</sup>.

قال أبو عبدالرحمن: العبرة بما استعمل من تلك الجذور والمقلوبات.

والمعاني لما استعمل منهن كما يلي:

١- هبوط الشيء. ومنهبطه.

٢- صوت الحنين.

٣- حكايات صوت أخذ منه معنى الضعف.

٤- الذهاب والإبعاد.

٥- الإثقال بالرجل وما يحصل عنه من تمهيد.

٦- الزيارة، والهيج، واللجة، والمرتفع من الأرض.

---

(٧٩) مقاييس اللغة ٦/١٢٠-١٢١.

(٨٠) تاج العروس ٥/٢٣٧.

ويستبعد من هذه المعاني الثاني والثالث لأنهما اسمان لصوتين، وأسماء الأصوات وحكايتها أصل مستقل غير المعنى الأصلي الوضعي<sup>(٨١)</sup>.

وتبقى المعاني الأول والرابع والخامس والسادس قيوداً للمعنى الأولي الوضعي الأصلي الحقيقي الجامع لمعاني طاء وهو الوطاء بالرجل بحثاً عن مكان وطئ.

وهذا يكون ببحث، والبحث يقتضي كثرة ذهاب وإبعاد.

والمكان الوطئ أعم من المرعى، وإنما كانت الطاء للمرعى بعرف لغوي عام لا بمعنى أولي.

وجلهمة أبو القبيلة طاء في الأرض يطوء فهو طائي<sup>(٨٢)</sup>.

وهو طئ - على وزن فعيل - للمبالغة كطيب وصيب.

وها هنا يتوافق الاشتقاق اللغوي مع الاستفاضة التاريخية.

فالمستفيض أن طئاً من اليمن يسكن بوادي الضريب وأنه رجل من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال فأصبحت ذريته المنسوبة إليه من قبائل الشمال، ولم يأت لها ذكر فيما عثر عليه من النقوش في الجنوب<sup>(٨٣)</sup>.

فقد صدق عليه أنه طاء بمعنى ذهب بعيداً، وأنه وجد مكاناً وطئاً لأمنه أو خصبه وتمهيده وهو أرض الجبلين.

وأما دعوى الاشتقاق من طوى بمعنى أول من طوى بئراً، أو أول من طوى المناهل بمعنى تجاوزها فلم ينزل: فيحتاج إلى صحة دعوى الأولية، وعلى فرض صحة دعوى الأولية، أو التنازل عنها إلى مجرد طي البئر أو تجاوز المنهل: فدعوى

---

(٨١) انظر كتابي اللغة العربية بين القاعدة والمثال ص ٢٣-٢٤.

(٨٢) وذلك اسم الفاعل من طاء، والأصل أن تكون عين ولام فاعل همزتين فقلبت اللام ياء فصارت طائياً. انظر الكتاب لسبويه ٣٧٦/٤.

(٨٣) انظر كتاب دراسات في أنساب قبائل اليمن ص ٦٩.

الاشتقاق من أصل المادة مقدم على دعوى الاشتقاق من مادة أخرى على دعوى  
البديل أو القلب إذا صح ورجح الاشتقاق من أصل المادة.

وقول ابن جني - فيما سلف من كلامه-: "ثم أبدلت الياء ألفاً استحساناً استمر  
لا وجوباً عن قوة علة"<sup>(٨٤)</sup>: يوحى بأن العرب لم تستعمل طيبياً - بياعين - مكان  
طائي. أوحى بذلك قوله "استمر". والواقع أنني لا أعلم استعمال طيبياً في شعر أو  
نثر.

وأما استعمال طي بياء مشددة دون همزة فليس ذلك استعمال لصيغة نسب، وإنما  
هو استعمال الاسم العلم مخففاً.

ويطلق اسم العلم - إذا كان أبا قبيلة- ويراد به بنوه، فيقال مثلاً: جاءت تميم،  
والمراد بنو تميم. قال الزبيدي: "وقد يخفف طيباً هذا فيقال فيه: طي بحذف الهمزة  
كحي. وإنه عربي صحيح، وقد استعملها الشعراء المولدون كثيراً وهو مصروف.  
وفي لسان العرب: فأما قول ابن أصرم<sup>(٨٥)</sup>:

عادات طي في بني أسد

ري القنا وخضاب كل حسام

إنما أراد عادات طيء فحذف.

ورواه بعضهم: طيباً فجعله غير مصروف"<sup>(٨٦)</sup>.

---

(٨٤) المبهج ص ٢١.

(٨٥) لم يعرف به في معجم الشعراء في لسان العرب ص ٥١. وفي كتاب فهارس لسان العرب ٧٣٠/٣ ذكر أنه  
ابن أصرم اليشكري. وفي المنازل والديار ص ٣٨٧ أورد هذا البيت ضمن أربعة أبيات ونصه:

عادات قومي من بني أسد ري القنا وخضاب كل حسام

وسماه أصرم بن حميد، وقال: وقيل هي لمفضل العمي.

(٨٦) تاج العروس ٩٢/١.

وقال في لسان العرب ١١٠/١ (بولاق) جعله اسماً للقبيلة. قال أبو عبدالرحمن: فاجتمعت العلمية والتأنيث. وهذا  
الوجه الثاني أوجه. وأما الحكم للوجه الأول بأنه عربي صحيح فمحل نظر. وغاية أمره أن يكون ضرورة.

وأما تسهيل الهمزة على غير وفق قاعدة، وهل يعد عامياً أو لهجة فصيحة فانظر رأيي حولها بكتابي (تاريخ نجد  
في عصور العامية: ديوان الشعر العامي بلهجة أهل نجد ٣٩-٤٦).

قال أبو عبدالرحمن مما ورد في ذلك قول ابن الفارض:

سائق الأظعان يطوي البيد طي

منعما عرج على كثرات طي

قال النابلسي عن طي:

"وكان أصله الهمز فخفف:

إما بحذف الهمزة اعتباطاً وبغير سبب، إنما هو لمجرد التخفيف. أو بقلبها ياء  
ثم حذف الياء لتوالي الأمثال" (٨٧).

---

(٨٧) شرح ديوان ابن الفارض ص ٢٠.

## أسماء المصادر

- ١- أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ.  
لأبي العباس أحمد بن يوسف بن أحمد القرماني (٩٣٩-١٠١٩هـ). عالم الكتب  
ببيروت (تصوير للمخطوطة).
- ٢- الأخبار الطوال.  
لأبي حنيفة أحمد بن داوود الدينوري (٢٨٢-٢٨٢هـ)، تحقيق عبدالمنعم عامر  
ومراجعة الدكتور جمال الدين الشيال. ط أوفست عن مكتبة المثني.
- ٣- أدب الكاتب.  
لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (٢١٣-٢٧٦هـ)، تحقيق محمد محيي  
الدين عبدالحميد، ط م السعادة - الطبعة الثالثة سنة ١٣٧٧هـ.
- ٤- إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب.  
لياقوت بن عبدالله الحموي (٥٧٤-٦٢٦هـ)، ط م هندية بالموسكي بمصر  
الطبعة الثانية ١٩٢٣-١٩٢٥م.
- ٥- الاشتقاق.  
لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد (٢٢٣-٣٢١هـ)، تحقيق عبدالسلام  
محمد هارون، ط م السنة المحمدية ١٣٧٨هـ نشر مكتبة الخانجي.
- ٦- إضاءة الراموس وإضافة الناموس على إضاءة القاموس.  
لأبي عبدالله محمد بن الطيب الفاسي (١١٧٥هـ)، مصورة عن الخزانة  
الملكية بالرياض رقم ١/٥٤٤.
- ٧- الأعلام (قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين  
والمستشرقين).  
لخير الدين الزركلي/ الطبعة الثالثة ١٣٨٩-١٣٩٠هـ. ودار العلم للملايين  
الطبعة السابعة ١٩٨٦م.

- ٨- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب.
- لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطلوسي (٤٤٤-٥٢١هـ)، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا، والدكتور حامد عبدالمجيد، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨١-١٩٨٢م.
- ٩- الإنباه على قبائل الرواة.
- لأبي عمر يوسف بن عبدالله ابن عبدالبر (٤٦٣هـ- )، ط م السعادة بالقاهرة سنة ١٣٥٠هـ نشر مكتبة القدسي.
- ١٠- الأنساب.
- لأبي سعد عبدالكريم بن محمد السمعاني (٥٦٢هـ- )، تحقيق الشيخ عبدالرحمن المعلمي. الطبعة الأولى ط م مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ١٣٨٢-١٤٠٢هـ.
- ١١- الأنساب.
- لسلمة بن مسلم العوتبي الصحاري (لا يعرف عصره)، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ عن وزارة التراث القومي والثقافة بسلطنة عُمان.
- ١٢- البدء والتاريخ. للمطهر المقدسي (٣٥٥هـ- )، ط مكتبة المثنى ببغداد عن طبعة باريز سنة ١٩٠٣م.
- ١٣- البيان والتبيين.
- لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ. (١٥٠-٢٥٥هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون. الطبعة الثالثة مكتبة الخانجي ١٣٨٨هـ.
- ١٤- تاج العروس من جواهر القاموس.
- لمحمد مرتضى الزبيدي. ط م الخيرية بمصر الطبعة الأولى سنة ١٣٠٦هـ.
- ١٥- تاريخ بغداد.

للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ( -٤٦٣هـ)، دار  
الكتاب العربي ببيروت.

١٦- تاريخ سني ملوك الأرض والأنبياء.

لحمزة بن الحسن الأصفهاني (٢٨٠-٣٦٠هـ)، دار مكتبة الحياة.

١٧- تاريخ نجد في عصور العامية/ ديوان الشعر العامي بلهجة أهل نجد.

لأبي عبدالرحمن ابن عقيل الظاهري. دار العلوم للطباعة والنشر بالرياض/  
الطبعة الأولى سنة ١٤٠٢-١٤٠٦هـ.

١٨- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه.

للحافظ أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (٧٧٣-٨٥٢هـ)، تحقيق علي  
محمد البجاوي ومراجعة محمد علي النجار. نشر المؤسسة المصرية ط دار  
القومية ١٣٩٣-١٣٨٦هـ.

١٩- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية.

للحسن بن محمد بن الحسن الصغاني ( -٦٥٠هـ).

حقيقه: عبدالعليم الطحاوي، وعبدالحميد حسن، ومحمد أبو الفضل إبراهيم،  
والدكتور مهدي علام. ط م دار الكتب ١٩٧٠-١٩٧٩م.

٢٠- التتبيه والإشراف.

لأبي الحسن علي بن الحسين المسعودي ( -٣٤٥هـ)، ط دار التراث  
ببيروت ١٣٨٨هـ.

٢١- تهذيب اللغة.

لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (٢٨٢-٣٧٠).

تحقيق عبدالسلام محمد هارون، ومراجعة محمد علي النجار. المؤسسة  
المصرية العامة للتأليف ط دار القومية ودار الكاتب العربي ط م سجل العرب  
١٩٦٤-١٩٦٧م.



- ٢٢- جمهرة أنساب العرب.
- لأبي محمد علي بن أحمد بن حزم (٣٨٤-٤٥٦هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف بمصر ١٣٨٢هـ.
- ٢٣- دراسات في أنساب قبائل اليمن.
- لأحمد حسين شرف الدين. الطبعة الثانية عام ١٤٠١هـ.
- ٢٤- ديوان أبي نواس الحسن بن هانئ (١٤٥-١٩٩هـ).
- دار بيروت للطباعة ١٣٩٨هـ.
- ٢٥- ديوان الأدب لأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي.
- ( -٣٥٠هـ)، تحقيق الدكتور أحمد مختار عمر والدكتور إبراهيم أنيس.
- الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ١٣٩٤-١٣٩٩ الطبعة الأولى.
- ٢٦- الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام.
- لأبي القاسم وأبي زيد عبدالرحمن بن الخطيب السهيلي (٥٠٨-٥٨١هـ).
- تحقيق عبدالرحمن الوكيل. ط دار النصر الطبعة الأولى سنة ١٣٨٧هـ.
- ٢٧- شرح ديوان ابن الفارض.
- لرشيد بن غالب المجنتى (١٢٢٨-١٣٠٦هـ، جمع فيه بين شرحي حسن بن محمد البوريني (٩٦٣-١٠٢٤هـ)، وعبدالغني بن إسماعيل النابلسي (١٠٥٠-١١٤٣هـ). دار التراث ببيروت.
- ٢٨- شرح ديوان أبي تمام حبيب بن أوس (١٩٠-٢٣١هـ).
- لأبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (٤٢١-٥٠٢هـ)، تحقق محمد عبده عزام. دار المعارف بمصر ١٩٦٤-١٩٦٥م.
- ٢٩- شرح شافية ابن الحاجب.
- لرضي الدين محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٣٩٥هـ.

- ٣٠- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية).  
لإسماعيل بن حماد الجوهري ( ٣٩٣هـ- )، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار.  
ط م دار الكتاب العربي بمصر.  
٣١- الضعفاء الكبير.  
لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي ( ٣٢٢هـ- ). تحقيق  
الدكتور عبدالمعطي أمين قلجعي. دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى  
١٤٠٤هـ.  
٣٢- كتاب الضعفاء والمتروكين.  
لجمال الدين أبي الفرج عبدالرحمن بن علي ابن الجوزي. (٥١٠-٥٩٧هـ)،  
تحقيق أبي الفداء عبدالله القاضي. دار الكتب العلمية ببيروت/ الطبعة الأولى  
١٤٠٦هـ.  
٣٣- طبقات الشعراء.  
لأبي العباس عبدالله بن المعتز (٢٤٧-٢٩٦هـ)، تحقيق عبدالستار أحمد  
فراج. دار المعارف بمصر.  
٣٤- العقد الفريد.  
لأحمد بن محمد بن عبد ربه ( ٣٢٨هـ- )، تحقيق الدكتور مفيد محمد  
قميحة. نشر مكتبة المعارف بالرياض- توزيع دار الكتب العلمية ببيروت سنة  
١٤٠٤هـ، ط مؤسسة جواد ببيروت. و ط م التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة  
سنة ١٣٦٧هـ. تحقيق أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الأبياري.  
٣٥- العين.  
لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (١٠٠-١٧٥هـ)، تحقيق الدكتور  
مهدي المخزومي، والدكتور إبراهيم السامرائي. عن وزارة الثقافة والإعلام -  
دار الرشيد للنشر سنة ١٩٨٠-١٩٨٥م.

- ٣٦- فهارس لسان العرب.  
للدكتور خليل أحمد عمايرة بإشراف الدكتور أحمد أبو الهيجاء. مؤسسة  
الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ.
- ٣٧- القاموس المحيط.  
لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (٧٢٩-٨١٧هـ)، الطبعة الثانية  
ط م مصطفى الحلبي سنة ١٣٧١هـ.
- ٣٨- الكتاب.  
لأبي بشر عمرو بن سيبويه ( - ١٨٠هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد هارون.  
عالم الكتب ببيروت ط م دار القلم بالقاهرة.
- ٣٩- اللباب في تهذيب الأنساب.  
لعز الدين أبي الحسن علي بن محمد ابن الأثير الجزري (٥٥٥-٦٣٠هـ). ط  
دار صادر ببيروت.
- ٤٠- لسان العرب.  
لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور ( - ٨٥٢هـ)، دار  
صادر بيروت. والمصورة عن بولاق تصوير الدار المصرية للتأليف.
- ٤١- لسان الميزان.  
للحافظ ابن حجر العسقلاني ( - ٨٥٢هـ)، تصوير مؤسسة الأعلمي عام  
١٣٩٠هـ للطبعة الأولى عام ١٣٢٩-١٣٣١هـ طبعة مجلس دائرة المعارف  
بحيدر آباد الدكن.
- ٤٢- اللغة العربية بين القاعدة والمثال.  
لأبي عبدالرحمن ابن عقيل الظاهري. عن نادي القصيم ببريدة - ط م  
الفرزدق بالرياض.
- ٤٣- ما ينصرف وما لا ينصرف.  
ط م

- لأبي إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (٢٣٠-٣١١هـ)، تحقيق هدى محمود قراعة. عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بمصر لجنة إحياء التراث الإسلامي. ط م الأزهر سنة ١٣٩١هـ.
- ٤٤- المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة.
- لأبي الفتح عثمان بن جني (٣٩٢-٣٩٢هـ)، ط م الترقى بدمشق سنة ١٣٤٨هـ عن مكتبة القدسي.
- ٤٥- مجلة الرسالة المصرية التي يرأس تحريرها أحمد حسن الزيات عفا الله عنه .
- ٤٦- مجلة العرب لشيخنا حمد الجاسر متعنا الله بحياته.
- ٤٧- المحكم المحيط الأعظم في اللغة.
- لعلي بن إسماعيل بن سيده. (٤٥٨-٤٥٨هـ)، تحقيق الأستاذ مصطفى السقا، والدكتور حسين نصار. ط م مصطفى الحلبي - الطبعة الأولى سنة ١٣٧٧-١٤٩٣هـ.
- ٤٨- مراتب النحويين.
- لعبدالواحد بن علي (٣٥١-٣٥١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. دار نهضة مصر.
- ٤٩- مروج الذهب ومعادن الجوهر.
- لأبي الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي (٣٤٦-٣٤٦هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد. دار الكتاب اللبناني ١٣٨٦هـ.
- \*- معجم الأدباء.
- (انظر إرشاد الأريب).
- ٥٠- المعجم الذهبي (فارسي - عربي).
- للدكتور محمد التونجي. دار العلم للملايين الطبعة الأولى سنة ١٩٦٩م.

- ٥١- معجم الشعراء في لسان العرب.  
للدكتور ياسين الأيوبي. دار العلم للملايين/ الطبعة الأولى سنة ١٩٨٠م.
- ٥٢- معجم المؤلفين (تراجم مصنفى الكتب العربية).  
لعمر رضا كحالة. ط م الترقى بدمشق ١٣٧٦-١٣٨١هـ.
- ٥٣- معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع.  
لأبى عبيد الله بن عبدالعزيز البكري ( -٤٨٧هـ)، تحقيق مصطفى السقا.  
عالم الكتب ببيروت.
- ٥٤- المعارف.  
لعبدالله بن مسلم بن قتيبة (٢١٣-٢٧٦هـ)، تحقيق الدكتور ثروت عكاشة.  
دار المعارف بمصر/ الطبعة الثانية سنة ١٩٤٨-١٩٦٧م.
- ٥٥- المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام.  
للدكتور جواد على ( -١٤٠٨هـ)، دار العلم للملايين ومكتبة النهضة  
ببغداد- الطبعة الثانية سنة ١٩٧٦-١٩٧٨م.
- ٥٦- المغني في الضعفاء.  
للحافظ الذهبي (٦٧٣-٧٤٨هـ)، تحقيق نور الدين عتر. دار المعارف بحلب  
ط م البلاغة الطبعة الأولى عام ١٣٩١هـ.
- ٥٧- مقاييس اللغة.  
لأبى الحسين أحمد بن فارس. ( -٣٩٥هـ)، تحقيق عبدالسلام محمد  
هارون، ط دار إحياء الكتب العربية (عيسى الحلبي) ١٣٦٦-١٣٧١هـ.
- ٥٨- المنازل والديار.  
لمجد الدولة أسامة بن مرشد بن منقذ (٤٨٨- ٥٨٥هـ)، المكتب الإسلامي  
للطباعة والنشر الطبعة الأولى سنة ١٣٨٥هـ.
- ٥٩- ميزان الاعتدال في نقد الرجال.

لأبي عبدالله شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ( -٧٤٨هـ)،  
تحقيق علي محمد البجاوي. ط دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي  
١٣٨٢هـ.

٦٠- النسب الكبير.

لهشام بن محمد بن السائب ابن الكلبي، ( -٢٠٤هـ)، مصورة عن نسخة  
اللاوسكوريال رقم ١٦٩٨،

٦١- نسب معد واليمن الكبير.

لهشام بن محمد ابن الكلبي. مصورة عن نسخة المتحف البريطاني رقم  
١٢٠٢،

٦٢- نور القبس.

لأبي المحاسن يوسف بن أحمد بن محمود اليعموري ( -٦٧٣هـ)،  
المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء. لأبي عبيد  
الله محمد بن عمران المرزباني (٢٩٦-٣٨٤هـ)، تحقيق رودلف زلهاميم. دار  
النشر فراننتس شتاينر بفيسبادن سنة ١٣٨٤هـ.